الفصل الرابع

تحليل وتفسير البيانات

الدراسة التحليلية

التقديم :

أولاً: لدراسة الواقع الإلكتروني لمصادر المعلومات الإلكترونية لمجموعة مؤسسات النشر الإلكتروني في السعودية، قامت الباحثة بتصميم استبانة وجهت إلى مسؤولي مؤسسات ووكلاء النشر الإلكتروني في مجال الدراسة تضمنت العناصر التالية:

١. بيانات عامة خاصة بجهات النشر.

٢. اختصاصات المؤسسات الناشرة.

٣. أنواع وأشكال المعلومات الإلكترونية التي تنتجها المؤسسة.

٤. معايير تحديد سعر المصادر المنشورة إلكترونياً.

٥ -الخدمات التي تقدمها المؤسسات للمكتبات الجامعية.

٦. وسائل الاتصال بمؤسسات النشر.

٧. المشكلات والمعوقات التي تواجهها مؤسسات النشر.

٨ مستقبل النشر الإلكتروني لمصادر المعلومات في السعودية.

ثانياً: لدراسة واقع وإجراءات التزويد، وأثر النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات الجامعية السعودية، قامت الباحثة بتصميم استبانة وجهت إلى المسؤولين عن أقسام التزويد بالمكتبات مجال الدراسة، تضمنت العناصر التالية:

١. بيانات خاصة بالمكتبات مجال الدراسة.

٢. الجوانب الإدارية.

٣. مرئيات واتجاهات المسئولين نحو وسائل النشر الإلكتروني المتبعة في تزويد المكتبات مجال الدراسة.

٤. مرئيات واتجاهات المسؤولين نحو تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات بمكتبات الدراسة.

٥. مؤسسات ووكلاء النشر الإلكتروني المحلية.

٦. معايير اختيار الناشرين والموردين الإلكترونية.

٧. أنواع وأشكال مصادر المعلومات الإلكترونية التي تحتاجها المكتبات الجامعية قيد الدراسة.

وقد تم تحكيم نموذجي الاستبانة من قبل أربعة من أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، كما تم إجراء اختبار مبدئي للاستبانات، للتأكد من سلامة ودقة ما تحتويه من أسئلة وعبارات، وبعد المراجعة والتصحيح وزعت الاستبانة الخاصة بمؤسسات النشر الإلكتروني البالغ عددها (٢٤) مؤسسة تم حصرها من خلال القائمة الخاصة بمؤسسات النشر التي لها إيداع قانوني لأعمالها المنشورة في مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية تم الحصول عليها من مدير إدارة التسجيل والترقيمات بالمكتبة، إضافة إلى عدد (٤) مؤسسات نشر إلكتروني أخرى تم حصرها من خلال إجابات المكتبات الجامعية مجال الدراسة على ورقة الاستبانة الخاصة بها، إضافة إلى مركز معلومات واحد (الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية)، وباستخدام شبكة الإنترنت للبحث عن تلك المؤسسات للحصول على بيانات تعرف بها وتمكن الوصول إليها كالبريد الإلكتروني، وأرقام الهاتف، والفاكس، الخاص بكل مؤسسة، وبعد الحصر الشامل لتلك المؤسسات قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات عن طريق الفاكس والبريد الإلكتروني في كل من جدة والرياض والدمام، لتعبئتها من قبل المسؤولين، وتم الإجابة عن مانسبته ٨٥ ٪ من مجموع الاستبانات الموزعة وعددها ٢٨ استبانة، تم جمع ٢٤ منها فقط، وامتنعت عن الإجابة (٤) مؤسسات نشر بنسبة (١٤٪) وقد يكون السبب في عدم الاستجابة هو عدم وجود تعاملات مع المكتبات الجامعية السعودية، وقد واجهت الباحثة صعوبة كبيرة في تحديد مؤسسات النشر الإلكتروني التي تتعامل معها المكتبات الجامعية السعودية،

وقد استغرق ذلك وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً من الباحثة، حتى تتمكن من مراسلة جهات النشر وتحديد هويتها التخصصية، ومن خلال تحليل الاستبانات تبين للباحثة أن الجهات التي قامت بتعبئة الاستبانات تنقسم بحسب تخصصاتها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

١ -جهات تختص بإنتاج برامج الحاسب الآلي.

٢ -جهات تختص بالنشر الإلكتروني في مناهج الدراسة، والبرامج التعليمية، والتثقيفية، والترفيهية، مثل شركة الدوالج المتخصصة بإنتاج المناهج الدراسية المختلفة على أقراص مدمجة منها: أو من خلال موقعها على شبكة الإنترنت، وهاتان الجهتان قامت الباحثة باستبعادهما من الدراسة لعدم حاجة مكتبات الجامعات السعودية لمنتجاتهما من برامج الحاسب الآلي ومن مصادر المعلومات التي تقومان بإنتاجها.

٣ -جهات تختص بتوفير مصادر المعلومات الإلكترونية المختلفة والتي لها علاقة بالمناهج التعليمية التي تحتاجها التخصصات الدراسية بالمكتبات الجامعية السعودية والمتاحة على أقراص مدمجة أو من خلال قواعد البيانات عبر شبكة الإنترنت، وهي الجهات التي يتم تحليل بياناتها في هذه الدراسة.

أما بالنسبة للاستبانة الخاصة بالمسؤولين عن خدمة التزويد بالمكتبات قيد الدراسة، فقد تم الحصول على الاستبانة الخاصة بهم جميعاً وعددها (١٠) استبانات، تمثل مكتبات الجامعات التالية:

١ -جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢ -مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود.

٣ -الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٤ -جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

٥ -جامعة الملك عبدالعزيز.

٦ -جامعة أم القرى.

٧ -جامعة الملك فيصل.

٨ -جامعة طيبة.

٩ -جامعة الملك خالد.

١٠ -جامعة الطائف.

وقد استخدمت الباحثة برنامج SPSS لتحليل تلك الاستبانات باستخدام الحاسب الآلي، كما استخدمت النسبة المئوية في تحليل البيانات والتوزيعات التكرارية، ولتحليل العناصر الخاصة بجهات النشر الإلكتروني قامت الباحثة بتقسيمها وفق العناصر المحددة لها، ومناقشة كل منها على حدة على النحو التالي:

أولاً: بيانات خاصة بجهات النشر الإلكتروني المستجيبة مرتبة حسب تاريخ إنشائها مع المعلومات العامة الخاصة بها، وهذا يمثل العنصر الأول من عناصر الاستبانة. والجهات موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (١) المعلومات العامة لمؤسسات النشر الإلكتروني مرتبة حسب تاريخ إنشائها

الجهات	تاريخ الإنشاء	نوعها			سعودية	غير سعودية	مقرها الرئيسي	عدد فروعها
		دار نشر	وكالة	مؤسسة				
مؤسسة الرقطان التجارية	١٩٧٦م			✓		✓	الخبر	٢
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية	١٩٨٣م			✓	✓		الرياض	لا يوجد
شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية	١٩٨٩م		✓		✓		الرياض	١
النظم العربية المتطورة	١٩٨٩		✓		✓		الرياض	٦
شركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (ايديوتك)			✓			✓	دبي	٢

يظهر في الجدول رقم (١) تاريخ إنشاء كل جهة من جهات النشر الإلكتروني في المملكة العربية السعودية، ويرجع تاريخ أقدمها إلى مدة ثلاثين عاماً، وهي مؤسسة الرقطان التجارية السعودية بالخبر ولها فرعان في كل من الرياض وجدة، يليها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، إذ بلغ العمر الزمني له ثلاثة وعشرين عاماً، ويعتبر مركزاً للبحوث والدراسات الإسلامية يعمل في مجال صناعة المعلومات وطباعتها ونشرها، وإنشاء قواعد المعلومات بمختلف أنماطها واهتماماتها، ومقره الرئيس مدينة الرياض ولا يوجد له فروع أخرى في المملكة العربية السعودية، ثم شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية (ضوئيات) فقد بلغ العمر الزمني لها سبعة عشر عاماً، وهي تمثل وكالة سعودية مقرها الرئيس في مدينة الرياض، ولها فرع واحد في مدينة الخبر، يليها النظم العربية المتطورة، إذ بلغ العمر الزمني لها أيضاً سبعة عشر عاماً، وتمثل وكالة سعودية، مقرها الرئيس مدينة الرياض ولها ستة فروع داخل وخارج المملكة في كل من مدينة جدة والخبر ودبي والكويت ومصر وبيروت، ثم شركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (إيديوتك) التي بلغ العمر الزمني لها ستة عشر عاماً، وتمثل وكالة غير سعودية، مقرها الرئيس في مدينة دبي ولها فرعان في المملكة العربية السعودية، في كل من مدينة الخبر، والرياض، ثم فرع ثالث في مدينة جدة سيفتتح قريباً، حسب تصريح مدير خدمات الشركة، ويتضح من ذلك أن عمر مؤسسات النشر الإلكتروني في المملكة العربية السعودية يتراوح ما بين ستة عشر عاماً وثلاثين عاماً، أي أنه مضى وقت على هذه الجهات زادها خبرة في مجال التخصص، كذلك يتضح من الجدول السابق أن مجتمع البحث والمكون من (٥) جهات مثلت فئتين من فئات الناشرين وهما الفئتان المشمولتان في دراسة الجهات (الناشرون السعوديون، والناشرون غير السعوديين ولهم فروع في المملكة العربية السعودية)، ويتضح أن الجهات السعودية مثلت النسبة الأكبر إذ بلغت ٦٠ ٪ أي أن هناك ثلاث جهات سعودية تقوم بالنشر الإلكتروني على

الأقراص المدمجة وهي (مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وشركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية، والنظم العربية المتطورة، بينما هناك جهتان مثلتا (٤٠٪) هما جهتا نشر غير سعوديتين ولهما فروع في المملكة، وهما مؤسسة الرقطان التجارية، وشركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (ايديوتك) كما يلاحظ من الجدول أن أكثر جهات النشر الإلكتروني قد تمركزت في مدينة الرياض، وهذا شيء طبيعي باعتبارها العاصمة ومركزاً للنشاط التجاري في المملكة العربية السعودية، وقياساً على عدد الفروع فإن "شركة النظم العربية المتطورة" هي الأوسع نشاطاً.

الجدول رقم (٢) موقع مؤسسات النشر على شبكة الإنترنت

الجهة	العنوان الإلكتروني	الموقع الإلكتروني
مؤسسة الرقطان التجارية	Raqtan.est@sol.net.sa	www.raqtan.est.com/informationdivisn.html
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية	info@kfcris.com	www.kfcris.com
شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية	info@optecs.sa	www.optecs.com.sa
النظم العربية المتطورة	info@nasseej.com.s	www.ass.com.sa
شركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (إيديوتك)	osamah@edutc.com	www.edutch.com

وحول السؤال عما إذا كان للجهة الناشرة موقع على شبكة الإنترنت؟ الجدول رقم (٢) أجابت جهات النشر الإلكتروني الخمس (عينة الدراسة) بأن لديها موقعاً على شبكة الإنترنت، وهذا مؤشر جيد للناشر السعودي يعكس اهتمامه باحتياجات عملائه، ويعد أداة من أدوات الاختيار لما يسوقه ويوزعه، كما يعمل على تطوير عمليات التوزيع والشراء أو طلب المواد سواء بالنسبة لأي جهة أو مؤسسة ترغب في التعامل معه في شكل شراء فردي أو للمكتبات كشراء جماعي أحد متطلبات العصر الحالي والقادم.

وهناك دراسة لحسناء محجوب[١] تدعو فيها الناشر العربي لامتلاك موقع له على شبكة الإنترنت تكون بمثابة مقر أو مكان في كل بقعة من العالم يخوض منه تجربة تسويق إنتاجه وما يقوم بتوزيعه في سوق جديدة وكبيرة عالمية يبلغ مستهلوكها ٦.٦ بلايين مستهلك، يقدم لهم خدمات تساعدهم على الاختيار وتتيح له أن يتابع سلوكهم واحتياجاتهم والعمل على توجيه هذا السلوك وهذه المتطلبات نحو ما يحتاجه من الإنتاج الفكري بمختلف أشكاله التقليدية منها والإلكترونية. وهذا ما يعرف بالمفهوم الاجتماعي للتسويق الذي "يعتبر أن أساس تحقيق الأهداف التنظيمية هو قيام المنظمة بتحديد احتياجات السوق المستهدفة وتكييف نفسها لتحقيق الإشباعات المرغوبة بدرجة أكثر مثالية وكفاءة من المنافسين وبطريقة تحافظ على وجود المستهلك والمجتمع". والمستهلك للإنتاج الفكري إما أن يكون في سوق الأفراد أو في سوق المكتبات. ولا بد لأي ناشر وأي موزع من التعرف إلى خصائص كل منهما ومدى ما يسهم به كل منهما في امتصاص منتجات هذه الصناعة الحيوية أي صناعة النشر؛ لأن معرفة خصائص السوق وآلياته تمكن حتماً من التوفيق بين ما ينشر من جهة واحتياجات تلك السوق من جهة ثانية، كما تمكن من تنشيطها وتوسيعها وابتكار الأساليب اللازمة لاقتحامها من جهة ثالثة[٢].

وبسؤال جهات النشر الإلكتروني حول الروابط المتاحة من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت أمكن جدولة الإجابات على النحو التالي:

(١) حسناء محمود محجوب. دراسات عن مؤسسات النشر في العصر الحديث أو زهور من حديقة الناشرين- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٢م، ٢٤٩.

(٢) شعبان عبدالعزيز خليفة. النشر الحديث ومؤسساته .-الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ١٩٩٨م)، ١٤٩.

الجدول رقم (٣) الروابط المتاحة على مواقع مؤسسات النشر الإلكتروني

الروابط	جهات النشر					
	الرقطان	مركز الملك فيصل للبحوث	أنظمة المعلومات الإلكترونية	النظم العربية	تقنية التعليم (إيديوتك)
ناشرون آخرون		✓			✓
فهارس مكتبات		✓			✓
نصوص كاملة	✓	✓		✓	✓
قواعد بيانات	✓	✓	✓	✓	✓

يوضح الجدول رقم (٣) أن جهات النشر الإلكتروني الخمس تقدم روابط لعملائها من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت، إلا أن تلك الروابط تختلف في عددها ونوعها من جهة إلى أخرى، ويظهر من الجدول رقم (٣) أن أكبر عدد من الروابط يتوافر بمركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، وفي تقنية التعليم إيديوتك وهي: روابط لناشرين آخرين وروابط لفهارس مكتبات، وروابط لنصوص كاملة، وأخرى لقواعد بيانات، يليهما مؤسسة الرقطان، وشركة النظم العربية، حيث يوفر كل منهما روابط لنصوص كاملة، وروابط لقواعد بيانات يليهما أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية وتوفر رابطاً واحداً فقط، وترى الباحثة أنه من الضروري أن يحتوي موقع الناشرين أو وكلائهم على مجموعة كبيرة من الروابط المختلفة لتساعد العملاء سواء من المكتبات أو المؤسسات والهيئات في البحث والوصول إلى ما يحتاجونه من فهارس المواد، وقواعد البيانات، لطلب وشراء ما يحتاجونه.

وفيما يتعلق بتخصيص الجهات في مجال النشر الإلكتروني، فقد وجهت الباحثة سؤالاً حول مستوى تخصيص الجهات في مجال النشر الإلكتروني لمصادر المعلومات، هل هو نشر للمصادر على شبكة الإنترنت، أم هو إنتاج لبرامج الحاسب الآلي للأقراص المدمجة؟، حيث التخصص في مجال معين له بعض المؤشرات وجاءت إجابات عينة الدراسة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤) اختصاصات المؤسسة الناشرة

التخصصات	عدد الجهات	النسبة
إنتاج برامج الحاسب الآلي على الأقراص المدمجة	٣	٦٠ ٪
نشر مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت	٥	١٠٠ ٪
نشر مصادر المعلومات على الأقراص المدمجة	٤	٨٠ ٪
النشر التقليدي والإلكتروني	١	٢٠ ٪
متخصصة في جميع ما سبق	/	/
اختصاصات أخرى	٢	٤٠ ٪

يلاحظ من الجدول رقم (٤) هذا أن هناك جهة نشر وحيدة تعمل في مجال النشر التقليدي والإلكتروني، وهي مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، وقد بدأ نشاطه الإلكتروني عام ٢٠٠٠ وتبلغ نسبة النشر الإلكتروني لديه ٢٠ ٪، بينما نجد أن جميع الجهات عينة الدراسة بنسبة ١٠٠ ٪ تعمل في مجال النشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وهناك نسبة ٨٠ ٪ من الجهات الخمس تعمل في مجال نشر مصادر المعلومات على الأقراص المدمجة هي: شركة التعليم للتجارة المحدودة، شركة النظم العربية المتطورة، شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية، ومركز الملك فيصل، وهناك أيضاً ٦٠٪ من الجهات ثلاث جهات تعمل في مجال إنتاج برامج الحاسب الآلي على الأقراص المدمجة هي: شركة إيديوتك تعمل نشر أنظمة المكتبات وإدارتها وأنظمة التعليم الإلكتروني، وشركة النظم العربية المتطورة تعمل أيضاً في نشر أنظمة المكتبات وإدارتها، ومؤسسة الرقطان التجارية كذلك، ولا يقف تفاوت الاختصاصات عند هذا الحد، بل إن بعض الجهات تخصصت في موضوع معين للنشر على الأقراص المدمجة وهو تحويل المواد المطبوعة منها إلى الشكل الإلكتروني مثل شركة التعليم للتجارة المحدودة "إيديوتك" ويمكن تفسير تعدد التخصصات على أن هذه الجهات تركز على بعض النشاطات أكثر من غيرها، فتركز على نشر مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت أكثر من نشرها على الأقراص المدمجة فقط، وهناك جهات تركز

على اختصاصات موضوعية معينة مثل توفير المواصفات والمقاييس الدولية للقطاع الصناعي في السعودية التي توفرها مؤسسة الرقطان على الأقراص المدمجة من خلال نشرها على الإنترنت لجهات الاختصاص المستخدمة لها.

إصدار النسخ التجريبية:

النسخ التجريبية TRIAL هي عبارة عن برنامج تعريفي بالبرنامج الأصلي، أو قد يكون جزءاً منه، وتنشر النسخ التجريبية أيضاً على الأقراص المدمجة، ويتم إصدارها لأهداف كثيرة ومختلفة مثل اختبار قدرات البرنامج، أو اختبار ردة فعل المستفيدين، تجاه المحتويات وسهولة الاستخدام أو أنها تستخدم كوسيلة دعائية. وهي غالباً ما تصدر للبرنامج المرتفعة في الأسعار. وتوزع بشكل مجاني، وتكون في مصلحة كل من المنتج والمستخدم، ولا يحرص عليها إلا المنتجون الحريصون على مستوى إنتاجهم والمؤمنون بأهمية التخطيط، ولذلك فقد وجهت الباحثة سؤالاً مباشراً حول إصدار جهات النشر الإلكتروني على الأقراص المدمجة للنسخ التجريبية، وقد تأكد للباحثة أهمية السؤال من تفاعل الجهات معه، حيث حرصت جميع الجهات على إبداء الأسباب سواء في إصدارها أو عدمه والجدول رقم (٥) يوضح ذلك:

الجدول رقم (٥) إصدار مؤسسات النشر الإلكتروني للنسخ التجريبية

نعم		لا		احياناً	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٥	٪١٠٠	/	/	/	/

يبين الجدول رقم (٥) أن جهات النشر الإلكتروني الخمس. تحرص على إصدار نسخ تجريبية، بنسبة (١٠٠٪) وقد أوضحت أربع جهات بنسبة ٨٠ ٪ عدة مبررات مختلفة لإصدار النسخ التجريبية منها التالي:

- لتسويق المصادر المنشورة إلكترونياً.

- لمساعدة المستفيدين على تدعيم فكرة المصادر الإلكترونية.
- للتأكد أن المعلومات متكاملة ومناسبة وبصورة واضحة للمستفيدين.
- لإبراز مميزات النشر على الأقراص المدمجة.
- لعلاج الأخطاء والمشكلات التي قد تقع من الأنظمة عند التشغيل.
- لأمور تسويقية لم تحددها الجهة.
- حسب طلب الجهة المستفيدة.
- لاختيار البرنامج والتأكد من سلامته.

وذكرت إحدى الجهات أنها "تصدر نسخاً تجريبية للبرامج الكبرى فقط، وقد يقصد بالبرامج الكبرى، البرامج المعقدة أو مرتفعة السعر. وهناك جهة واحدة لم تذكر الأسباب لإصدار النسخ التجريبية، وقد يرجع السبب في ذلك لاعتقادها بأنها وسيلة معروفة لدى المستخدم لاختيار البرنامج فقط.

أصل المصادر المنشورة إلكترونياً:

يقصد بأصل المصادر المنشورة إلكترونياً نوع النشر الإلكتروني، أي هل المادة المنشورة لها أصل مطبوع، أم منتجة بالطريقة الإلكترونية مباشرة (نشر إلكتروني خالص)، أم أنها منتجة بالطريقتين معاً المطبوعة والإلكترونية (نشر إلكتروني موازي) والجدول رقم (٦) يوضح طبيعة المصادر المنشورة من قبل جهات النشر.

الجدول رقم (٦)

أصل المصادر المنشورة إلكترونياً	عدد الجهات	النسبة
لها أصل مطبوع	٢	٪٤٠
إلكتروني مباشر	٣	٪٦٠
مطبوع وإلكتروني	٣	٪٦٠

يتضح من الجدول رقم (٦) أن هناك جهتين من جهات النشر بنسبة ٤٠ ٪ تنشر مواد لها أصل مطبوع هي: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وشركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (إيديوتك)، وهناك ثلاث من الجهات بنسبة ٦٠٪ تنشر بشكل إلكتروني خالص هي: مؤسسة الرقطان التجارية، شركة إيديوتك، ومركز الملك فيصل وبنفس النسبة ٦٠ ٪ أي (٣ جهات) أخرى تنشر نشراً إلكترونياً موازياً للنشر التقليدي، أي تكون مادة النشر الإلكتروني مأخوذة عن النصوص المطبوعة والمنشورة والموازية لها، أي تنتج وتؤخذ نقلاً عنها، وتوجد إلى جانبها، تنشرها كل من النظم العربية المتطورة، وشركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية، والملاحظ من الجدول، أن بعض الجهات لا تلتزم بنوع معين من أنواع النشر الإلكتروني، بل تختلف المادة المنشورة من مادة لها أصل مطبوع إلى مادة منتجة إلكترونياً فقط إلى مادة منتجة بطريقتين إلكترونية ومطبوعة.

مصادر المعلومات الإلكترونية:

مصادر المعلومات الإلكترونية هي: مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية، مخزنة إلكترونياً على وسائط ممغنطة أو مكتنزة، أو تلك المصادر اللاورقية والمخزونة أيضاً إلكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدريها في ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق الاتصال المباشر online أو عن طريق نظام الأقراص المدمجة CD-Rom وحول السؤال عن مصادر المعلومات الإلكترونية التي تنتجها أو تقوم ببيعها وتوزيعها جهات النشر، جاءت الإجابة على النحو التالي:

الجدول رقم (٧)

المصادر	عدد الجهات	النسبة
الكتب	٤	٨٠٪
الدوريات	٤	٨٠٪
المستخلصات	٢	٤٠٪
الكشافات	٢	٤٠٪
القواميس	٢	٤٠٪
الموسوعات	١	٢٠٪
المعاجم	٣	٦٠٪
المسلسلات	٢	٤٠٪
البيليوجرافيا	٣	٦٠٪
دوائر المعارف	١	٢٠٪
الرسائل الجامعية	٢	٤٠٪
المطبوعات الحكومية	/	/
الأفلام العلمية	٢	٤٠٪
تسجيلات بصرية	١	٢٠٪
مصغرات فلمية	/	/
تسجيلات سمعية	١	٢٠٪
الخرائط والأطالس	/	/
الأدلة	٢	٤٠٪
مصادر أخرى	١	٢٠٪

باستعراض الجدول رقم (٧) لاحظت الباحثة عند تحليل نوع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تنتجها الجهات الناشرة أو تقوم بتوزيعها بصفتها موردة لها في المملكة العربية السعودية أن مجال الكتب والدوريات تفوق على باقي الأنواع، إذ وجد بنسبة ٨٠٪ لكل منهما من بين الأنواع التي تقوم الجهات بنشرها أو توزيعها، يليهما المعاجم والبيليوجرافيات، بنسبة بلغت أيضاً لكل منهما ٦٠ ٪ ثم المستخلصات والكشافات والمسلسلات والأفلام العلمية والأدلة والقواميس والرسائل الجامعية بنسبة بلغت ٤٠ ٪ من

بين الأنواع، وأقل المجموعات هي التسجيلات البصرية والسمعية ودوائر المعارف إذ بلغت نسبة كل منها ٢٠ ٪، وهناك جهة نشر واحدة تقوم بإنتاج المخطوطات كنوع من أنواع المصادر الإلكترونية هي: مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية.

يتضح مما سبق أن أكثر أنواع مصادر المعلومات الإلكترونية التي تقوم جهات النشر الإلكتروني موضوع الدراسة بإنتاجها أو اعتماد توزيعها موردة لها في المملكة العربية السعودية هي: الكتب والدوريات الإلكترونية التي تعد من أهم مصادر المعلومات التي تحتاجها المكتبات الجامعية السعودية بشكل عام، وترى الباحثة أن اهتمام جهات النشر بهذا النوع من المصادر الإلكترونية قد يرجع إلى طبيعة الإنتاج الفكري الأجنبي واهتمامه بشكل كبير بمثل هذا النوع من المصادر خاصة الدوريات التي نالت النصيب الأكبر من مساحة النشر على الإنترنت، وذلك للمميزات الكثيرة للشبكة التي لاءمت طبيعة المعلومات التي تنشر في الدوريات، من حيث سرعة النشر وانخفاض التكلفة، والتكشيف والأرشفة الآليين، وسهولة تحديث المعلومات. وهناك دراسات كثيرة أثبتت سعة انتشارها على الإنترنت منها: دراسة الحميدي[1] التي أوضح فيها ارتفاع عدد الدوريات الإلكترونية منذ عام ١٩٩٧م إلى عام ٢٠٠٠م إذ بلغت ٨٥٤٨ دورية، تتنوع بين دوريات إلكترونية موازية أي يوجد لها نسخ ورقية، وبين دوريات إلكترونية خالصة لاتصدر إلا بشكل إلكتروني، وقد يتاح بعضها مجاناً، أو قد يفرض رسوم اشتراك للدخول إلى مواقعها.

وفيما يخص أقل الأنواع من مصادر المعلومات الإلكترونية التي تقوم جهات النشر بالاهتمام بإنتاجها أو توزيعها هي: التسجيلات السمعية والبصرية ودوائر المعارف. وترى

(١) عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي. تطورات النشر الإلكتروني في : معرض الكتاب الإلكتروني (٢١ - ٣٠/١٢/١٤٢٠هـ/٢٧ -٣/ ٥-٤/٢٠٠٠م). - الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

الباحثة أن ضعف الاهتمام بها قد يرجع إلى قلة الطلب عليها من قبل الجهات المستخدمة، وخاصة أن المستفيدين منها يميلون إلى الدوريات الإلكترونية بشكل أكبر، حيث يكثر الطلب على المقالات الواردة بها.

المعايير التي يتم على أساسها تحديد سعر المصدر المنشور إلكترونياً:

يمكن لأي شخص توقع سعر المصدر المطبوع من الخصائص الشكلية له، مثل الطباعة ونوع الورق والغلاف، بالإضافة إلى الخصائص العلمية له التي يسهل معرفتها من مجرد تصفح الكتاب، وفي المقابل تتساءل الباحثة عن معايير تقييم سعر المصادر المنشورة إلكترونياً سواء كانت منشورة على الأقراص المدمجة أو على شبكة الإنترنت، وقد وجهت الباحثة سؤالاً مباشراً إلى جهات النشر الإلكتروني بوضع خيارات تتضمن خمس خصائص تعتقد الباحثة أنها قد تكون من ضمن المعايير التي قد تحدد سعر المصدر المنشور، وجاءت النتيجة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٨) معايير تحديد سعر المصدر

المعايير	عدد الجهات	النسبة
نوع المصدر (دورية، كتاب، مواد مرجعية)	٥	١٠٠ ٪
نوع المعلومات (أدبية، علمية، جغرافية، ثقافية)	٤	٨٠ ٪
حداثة المعلومات	٣	٦٠ ٪
كمية المعلومات	٣	٦٠ ٪
تكلفة الإنتاج	٤	٨٠ ٪
معايير أخرى	٢	٤٠ ٪

يتضح من الجدول رقم (٨) أن النتيجة جاءت مقاربة لما توقعته الباحثة حول الخصائص التي افترضتها كمعايير، فقد أجمعت الجهات الخمس مجال الدراسة بنسبة ١٠٠٪ أن العنصر الأول يعد المعيار الأول لديها في تحديد سعر المصدر المنشور

إلكترونياً، بينما حددت أربع جهات بنسبة ٨٠ ٪ العنصر الثاني معياراً لتحديد سعر المصدر، وحددت ثلاث جهات بنسبة ٦٠ ٪ العنصر الثالث معياراً لتحديد سعر المصدر، وبنفس النسبة ٦٠ ٪ حددت ثلاث جهات أخرى العنصر الرابع معياراً لتحديد سعر المصدر، كما حددت أربع جهات بنسبة ٨٠ ٪ العنصر الخامس معياراً لتحديد سعر المصدر وهناك جهتان بنسبة ٤٠ ٪ حددتا معايير أخرى لها اعتبرتاها لتحديد سعر المصدر المنشور إلكترونياً.

نستنتج مما سبق أن العنصر الأول يعد معياراً لدى جميع جهات النشر الخمس، يلي ذلك العنصران الثاني والخامس ٨٠ ٪ ثم العنصران الثالث والرابع، وهناك معايير أخرى أشارت إليها "النظم العربية المتطورة" هي: أنها تترك أمر تحديد السعر للجهة صاحبة الحقوق الفكرية، وهي الجهة المنتجة برأيها، كما أفادت شركة تقنية التعليم للتجارة المحدودة (إيديوتك) أنها تأخذ في الحسبان عند تحديد سعر المصدر المنشور إلكترونياً عدد المستخدمين المفترضين (فكلما زاد العدد ارتفع سعر المصدر) لديهم.

الخدمات التي تقدمها مؤسسات النشر للمكتبات الجامعية:

استطاع الكثير من المتعهدين تطويع الأتمتة في مؤسساتهم، حيث يقدمون الآن للمكتبات بوابات العبور التي تنفذ منها إلى المصادر التي تنشر إلكترونياً. كذلك بدأ المتعهدون أيضاً استخدام التقنيات للتوسع في خدماتهم، فهم يقومون الآن وبشكل متزايد، بتوفير الكثير من الخدمات، وبتوفير المصادر الخارجية للأنشطة التي تقوم بها المكتبات كعمليات البحث والتحقق الورقي التي تتم قبل إصدار أوامر التوريد مثلاً، وخدمة البحث الراجع، وخدمة الإعلام للمصادر على شبكة الإنترنت وغيرها من الخدمات المختلفة. وحول تلك الخدمات وجهت الباحثة سؤالاً عن الخدمات التي تقدمها جهات النشر للمكتبات الجامعية السعودية، وجاءت النتيجة كما يوضحها الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩) الخدمات التي تقدمها مؤسسات النشر الإلكتروني

الخدمات	عدد الجهات	النسبة
خدمة الاتصال المجانية	٥	٪١٠٠
خدمة التسويق المباشر عبر الوسائط الإلكترونية	٣	٪٦٠
خدمة الإعلام للمصادر على شبكة الإنترنت	٣	٪٦٠
خدمة النص الكامل للدوريات	٤	٪٨٠
خدمة البحث الراجع	٤	٪٨٠
توفير الأدلة	١	٪٢٠
توفير البيليوجرافيات التجارية على الموقع	١	٪٢٠
توفير البيليوجرافيات الوطنية على الموقع	١	٪٢٠
توفير فهارس لحصر المواد والمجموعات الإلكترونية	٤	٪٨٠
توفير قواعد بيانات قرصية تساعد في إجراءات عمليات التزويد	٣	٪٦٠
توفير النسخ التجريبية TRIAL	٥	٪١٠٠
خدمات أخرى	/	/

باستعراض الجدول رقم (٩) يتضح أن جهات النشر الخمس عينة الدراسة تقدم خدمة الاتصال المجاني بطلب المواد منها، وذلك بهدف التسويق لمنتجاتها وتسهيل إجراءات الطلب للمستفيدين من المكتبات، كذلك تقدم جهات النشر الخمس أيضاً خدمة توفير النسخ التجريبية للمكتبات، وذلك لعدة أهداف مختلفة وكوسيلة دعائية لمنتجاتها وسهولة استخدامها، كذلك هناك أربع جهات تقدم خدمة النص الكامل للدوريات، وخدمة البحث الراجع، وخدمة توفير الفهارس لحصر المواد الإلكترونية، وهناك ثلاث جهات تقدم كل منها خدمة التسويق المباشر عبر الوسائط الإلكترونية وخدمة توفير قواعد البيانات القرصية التي تساعد المسؤولين بأقسام التزويد في إجراء عمليات طلب المواد واختيارها، وهناك جهة واحدة تقدم خدمة توفير الأدلة، وجهة واحدة أخرى تقدم خدمة توفير البيليوجرافيات الوطنية وبهذا فإن خدمة الاتصال المجانية لطلب المواد وخدمة توفير النسخ التجريبية هما الخدمتان اللتان توفرهما جميع

جهات النشر بنسبة ١٠٠ ٪، يليهما خدمة النص الكامل للدوريات وخدمة البحث الراجع، وخدمة توفير الفهارس لحصر المواد والمجموعات الإلكترونية بنسبة ٨٠ ٪ ثم خدمة التسويق المباشر عبر الوسائط الإلكترونية وخدمة الإعلام للمصادر على شبكة الإنترنت وخدمة توفير قواعد البيانات القرصية التي تساعد في إجراءات عمليات التزويد بنسبة ٦٠ ٪، يليها كل من خدمة توفير الأدلة وخدمة توفير الببليوجرافيات الوطنية والتجارية بنسبة ٢٠ ٪، وهي أقل الخدمات التي توفرها جهات النشر الإلكتروني في المملكة العربية السعودية للمكتبات الجامعية.

وسائل الاتصال بالمؤسسات الناشرة:

لقد وفرت تقانة المعلومات فرص التواصل بأنماط جديدة ومتنوعة بدأت قسماتها تتضح في الكثير من المجتمعات النامية ولو بصورة بطيئة، إلا أنها سائرة نحو التوسع والتعميم، وحول السؤال عن وسائل الاتصال بجهات النشر، كانت إجابات العينة حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٠) وسائل الاتصال بمؤسسات النشر الإلكتروني

وسائل الاتصال	التكرار	النسبة
البريد الإلكتروني	٥	٪١٠٠
البريد العادي	١	٪٢٠
الفاكس	٥	٪١٠٠
الهاتف	٥	٪١٠٠
المندوب	٣	٪٦٠

من قراءة الجدول رقم (١٠) تبين أن جميع جهات النشر الإلكتروني الخمس بنسبة (١٠٠٪) توفر وسيلة الاتصال بالبريد الإلكتروني ،خاصة وأنه قد أصبح وسيلة اتصال فعالة في المجتمعات المتقدمة في البلاد الصناعية الكبرى، كذلك أفادت جهات النشر الخمس أيضاً بنفس النسبة أنها توفر خدمة الاتصال بالفاكس والهاتف لعملائها من

المكتبات وغيرها من المؤسسات والهيئات الأخرى التي تتعامل معها كوسيلة يمكن الاعتماد عليها للاتصالات وطلب الخدمات التي تقدمها والتي تتسم بالكفاءة والتنوع كإصدار أوامر التوريد إلكترونياً، وإمدادهم بالمعلومات الحديثة حول خدماتهم، بينما حددت (٣) جهات بنسبة ٦٠ ٪ أنها توفر خدمة التعامل بواسطة المندوب إلى جانب الوسائل السابق ذكرها، وحددت جهة واحدة بنسبة ٢٠ ٪ أنها توفر خدمة البريد العادي لعملائها أيضاً كوسيلة من ضمن وسائل الاتصال بها.

المشكلات والمعوقات التي تواجه مؤسسات النشر الإلكتروني:

استعرضت الباحثة أموراً كثيرة قد تشكل مشكلات تعيق جهات النشر الإلكتروني، مع محاولة تغطية جميع الجوانب المتعلقة بذلك سواء من الناحية المادية أو من ناحية القرصنة والحقوق الفكرية، أو من ناحية نقص الكفاءات المتخصصة في مجال النشر الإلكتروني، أو من ناحية ضعف التعاون مع المكتبات الجامعية، وقد انحصرت مشكلات الجهات في خمسة أمور تقريباً. كما هو موضح في الجدول رقم (١١)

الجدول رقم (١١)

المشكلات	عدد الجهات	النسبة
التكلفة العالية لعملية الإنتاج	٥	٪ ١٠٠
قلة العائد المادي	١	٪ ٢٠
الحقوق الفكرية	٣	٪٦٠
عدم وجود التشريعات والسياسات واللوائح للنشر الإلكتروني	٤	٪٨٠
قلة توافر برامج النشر	-	-
القرصنة	٤	٪٨٠
نقص في الكفاءات المتخصصة في النشر الإلكتروني	-	-
ضعف التعاون مع المكتبات الجامعية	-	-
مشكلات أخرى	-	-

باستعراض الجدول رقم (١١) يتضح أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها جميع جهات النشر الإلكتروني بنسبة ١٠٠ ٪ هي التكلفة العالية لعملية الإنتاج، وتتفق ٨٠٪ من الجهات (٤) جهات في أنها تعاني من مشكلتين هما عدم وجود التشريعات والسياسات واللوائح للنشر الإلكتروني، والقرصنة: وهي عملية النسخ غير المشروع للبرامج سواء بأهداف شخصية أو مادية. وتعاني ٦٠٪ من الجهات (٣) جهات من مشكلة الحقوق الفكرية للمصادر التي سوف تحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، فالحصول على الحقوق الفكرية يتطلب شيئاً من الجهد والمال قد يزيد من التكاليف على الجهات، ويقلل من العائد المادي لها. ولاشك أن العائد المادي هو ما يضمن استمرار الجهة في المجال بسبب عدم توافر التكاليف اللازمة، وقد أشارت إليه جهة واحدة بنسبة ٢٠ ٪ من الجهات الخمس عينة الدراسة.

أما فيما يخص باقي المشكلات فلم تشر الجهات الخمس إلى أي منها، خاصة مشكلة ضعف التعاون مع المكتبات الجامعية التي لها علاقة بجهات النشر، فقد توقعت الباحثة وجود مشكلات قد تعيق أمر التعاون مع المكتبات الجامعية موضوع الدراسة أيضاً.

مستقبل النشر الإلكتروني لمصادر المعلومات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية:

التخطيط هو أساس نجاح أي عمل، إذ يضمن التطور وسلامة النمو لأي صناعة، وهو قائم على دراسة الأوضاع الحالية والإمكانات المتاحة واستشراف المستقبل، خصوصاً في الصناعات التقنية والحديثة مثل النشر الإلكتروني، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل تخطط جهات النشر الإلكتروني لتوسيع نشاطها في مجال نشر وتوزيع مصادر المعلومات الإلكترونية بأشكالها المختلفة؟ وتتضح الإجابة من خلال الجدول رقم (١٢).

الجدول رقم (١٢) التخطيط لتوسيع نشاط النشر الإلكتروني مستقبلاً

نعم		لا	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٥	٪١٠٠	-	-

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن جميع جهات النشر الخمس (عينة الدراسة) بنسبة ١٠٠٪ تخطط لتوسيع نشاطها في النشر الإلكتروني، سواء على الأقراص المدمجة أم على شبكة الإنترنت، وهذا مؤشر جيد يكشف عن توجهات تلك الجهات نحو تقديم خدمات معلومات إلكترونية تجارية، تخدم المكتبات الجامعية السعودية وغيرها من الجهات والهيئات بشكل يتميز بالكفاءة والاقتصاد، وذلك من خلال القدرة على المنافسة فيما بينها، خاصة وأنها المصدر الأول الذي تلجأ إليه المكتبات الجامعية للحصول على حاجتها من مصادر المعلومات الإلكترونية، وقد أشارت جهات النشر إلى بعض ونوع خططها التي تنوي توسيعها مستقبلاً وهي كالتالي:

-أشار مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية أنه ينوي إتاحة الكتب والدوريات والنص الكامل للرسائل الجامعية المتوافرة بالمركز بالشكل الإلكتروني على شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة لتوسيع نطاق نشرها إلكترونياً، لخدمة المستفيدين في المملكة العربية السعودية ومن خارجها.

- أشارت شركة تقنية التعليم للتجارة (إيديوتك) بأنها تسعى جادة لمساعدة الجامعات السعودية والهيئات الخاصة والجهات الحكومية في تحويل المواد المنشورة لديها إلى الشكل الإلكتروني على الأقراص المدمجة وعبر شبكة الإنترنت، كما أنها تعمل على تشجيع الناشرين خصوصاً العرب على النشر الإلكتروني.

- أشارت مؤسسة الرقطان التجارية بأنها تنوي تطوير أساليب بيع وتسويق المعلومات الطبية والهندسية والصناعية في قطاعات البترول وتوفيرها لجهات الاختصاص بتكاليف مناسبة على الأقراص المدمجة ومن خلالها نشرها على شبكة الإنترنت.

- أشارت شركة أنظمة المعلومات الإلكتروضوئية، أنها تنوي تطوير أساليب تسويق قواعد البيانات الطبية والهندسية، وتوسيع تخصصاتها في مجال تسويق وتوزيع مصادر المعلومات الإلكترونية لتوفيرها لجهات الاختصاص المستفيدة منها.

- أشارت شركة النظم العربية المتطورة أنها تنوي العمل على تطوير مشروعات إلكترونية خدمية كبيرة تخدم مجال البحث عن مصادر العلومات الإلكترونية وتقدم الحلول الإلكترونية لها، كما أنها تعمل على تطوير مواقع إلكترونية متخصصة لمصادر المعلومات.

التوقعات:

هناك بعد آخر لمستقبل النشر الإلكتروني لا يخضع للتخطيط، وقد لا يخضع للتطوير، وهو تأثير النشر الإلكتروني على النشر التقليدي، وفيما يخص توقعات الجهات المستقبلة للنشر الإلكتروني لمصادر المعلومات كانت إجابات عينة الدراسة حسب ما هو موضح في الجدول التالي رقم (١٣).

الجدول رقم (١٣) التوقعات المستقبلة للنشر الإلكتروني لمصادر المعلومات

التوقعات	التكرار	النسبة
أن تحل محل مصادر المعلومات التقليدية	١	٢٠ ٪
أن تكمل المصادر التقليدية	٤	٨٠٪
توقعات اخرى	-	-

يتضح من هذا الجدول توقعات جهات النشر تجاه مستقبل علاقة النشر الإلكتروني بالنشر التقليدي، فهم يميلون بنسبة ٨٠ ٪ بواقع أربع جهات إلى أن مصادر

المعلومات الإلكترونية بمختلف أشكالها لن تؤثر على المصادر التقليدية، بل ستكملها وتسير معها، بينما تتوقع جهة نشر واحدة بنسبة ٢٠ ٪ أن تحل مصادر المعلومات الإلكترونية محل مصادر المعلومات التقليدية، ونلحظ من النتيجة مصداقية المتخصصين في إبداء توقعاتهم بالرغم من أنها لا تتوافق مع أهدافهم المادية.

ثانياً: بيانات خاصة عن المكتبات الجامعية السعودية المشاركة في الدراسة:

يعد عامل الزمن أمراً مهماً في تقييم عمل وخدمات المكتبات والمعلومات، فمن المفروض بمرور الوقت ازدياد مصادر المعلومات، وخبرات العاملين فيها، وتقديم خدماتها مستعينة بأحدث التطورات الفنية والتقنية، كما أن البعد الزمني مع عوامل التقدم التقني، والاقتصادي، والبشري، والاجتماعي كفيل بزيادة عدد الباحثين والدارسين الذين سيستفيدون من خدمات المكتبة.

الجدول رقم (١٤) بيانات خاصة عن المكتبات الجامعية السعودية مرتبة حسب تاريخ إنشائها

اسم المكتبة	تاريخ الإنشاء	البريد الإلكتروين	الموقع الإلكتروني
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٣٧١هـ	centrallib@imamu.edu.sa	www.imamu.edu.sa/amadhs/library.
مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود	١٣٧٧هـ	libinfo@ksu.edu.sa	www.ksu.edu.sa/library
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	١٣٨١هـ	lib@iu.edu.sa	www.iu.edu.sa
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٣٨٣هـ	Lib.den@kfupm.edu.sa	www.kfupm.edu.sa/library
جامعة الملك عبدالعزيز	١٣٨٧هـ	library@kaau.edu.sa	www.kaau.edu.sa
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى	١٣٨٨هـ	lib@uqu.edu.sa	www.uqu.edu.sa/lib
جامعة الملك فيصل	١٣٩٥هـ	library@kfu.edu.sa	www.kfu.edu.sa/laibrary
جامعة طيبة	١٣٩٦هـ	libtaibah@kfu.edu.sa	www.taibah.edu.sa
جامعة الملك خالد	١٤٢٢هـ	Lib.deanship@kka.edu.sa	www.kku.edu.sa/library
جامعة الطائف	١٤٢٤هـ	centlib@utaf.edu.sa	www.tu.edu.sa/library

يبين الجدول رقم (١٤) تاريخ إنشاء كل مكتبة، ويرجع تاريخ أقدمها إلى ستة وخمسين عاماً مضت، وهي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، تليها في القدم مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض، إذ بلغ العمر الزمني لها خمسين عاماً، ثم مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وقد بلغ العمر الزمني لها ستة وأربعين عاماً، تليها مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، إذ بلغ العمر الزمني لها ثلاثة وأربعين عاماً، ثم مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة إذ بلغ العمر الزمني لها أربعين عاماً، تليها مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية بأم القرى، إذ بلغ العمر الزمني لها تسعة وثلاثين عاماً، ثم مكتبة جامعة الملك فيصل بالأحصاء، إذ بلغ العمر الزمني لها اثنين وثلاثين عاماً، تليها مكتبة جامعة طيبة بالمدينة المنورة، إذ بلغ العمر الزمني لها واحداً وثلاثين عاماً، تليها مكتبة جامعة الملك خالد بأبها، إذ بلغ العمر الزمني لهاخمسة أعوام، ثم مكتبة جامعة الطائف، إذ بلغ العمر الزمني لها ثلاثة أعوام.

ويتضح من ذلك أن عمر المكتبات موضوع الدراسة يتراوح ما بين ستة وعشرين عاماً وستة وخمسين عاماً، أي أنه قد مضى وقت على هذه المكتبات تمكنت فيه من متابعة ومسايرة الاتجاهات الحديثة في المكتبات وتقنيات المعلومات، كما مكنتها تلك المدة من اقتناء وبناء مجموعاتها، حتى أصبحت خدماتها تقدم وفق نظم حديثة للمستفيدين منها، فيما عدا مكتبتي جامعة الملك خالد ومكتبة جامعة الطائف اللتين لم يتجاوز عمرهما الزمني خمس سنوات.

ويمكن أن نستنتج من البيانات الواردة في الجدول رقم (١٤) اهتمام المكتبات الجامعية السعودية بشبكة الإنترنت العالمية كوسيلة من وسائل التقانة الحديثة التي حظيت باهتمام لا نظير له في جميع أنحاء العالم، فقد وفرت المكتبات المشاركة في الدراسة بريداً إلكترونياً، وذلك لاستخدامه في عملية التزويد بمصادر المعلومات

المختلفة، حيث يتيح للمكتبات الاتصال ببائعي الكتب والدوريات لإتمام إجراءات الشراء، والاختيار، والمتابعة لكل مشتريات المكتبات من الكتب، والدوريات، وغيرها من مصدر المعلومات قبل البت في شرائها، كما يتيح للمكتبات أن تتحقق من المعلومات الببليوجرافية للمواد. وكذلك التحقق مما إذا كانت هذه المواد مطلوبة سابقاً أو تحت الإعداد، بالإضافة إلى التحقق من الأسعار، ومدى توافر المواد لدى الناشرين والموردين وإعداد نموذج طلبات التزويد والاختيار.

كما وفرت كل مكتبة موقعاً لها على شبكة الإنترنت وذلك لاستغلاله في تطوير مستويات الخدمة التي تقدمها للمستفيدين، خاصة وأنها مكتبات تدعم البحث العلمي والعملية التعليمية وأفراد المجتمع، فهي تحتاج في هذا العصر إلى مواقع ديناميكية حركية تفاعلية غنية بالمصادر الكاملة والروابط لتقدم للمستفيدين أشكالاً من الخدمات الإرشادية والبحثية، وهذا مؤشر جيد بالنسبة لتطوير المكتبات الجامعية السعودية يوضح شكلاً من أشكال الاهتمام بقطاع التقانة في كل جامعة، خاصة في ظل التوجه نحو تبني أفكار الجامعة الإلكترونية، ومن الملاحظ خلال زيارة الباحثة لمواقع المكتبات المشاركة في الدراسة على شبكة الإنترنت، أن مظعم المواقع لا تتعدى كونها صفحات تعريفية إرشادية غير فعالة وقديمة في محتوياتها، وهذا المستوى تمثله المواقع التي تتبع كلاً من جامعة الملك خالد، وجامعة طيبة، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

أما المواقع الخاصة بكل من جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك فيصل، وجامعة أم القرى، فجميعها في مستوى جيد وأكثر تطوراً من المكتبات السابق ذكرها.

وهناك موقع مكتبة جامعة الطائف فهو تحت الإنشاء حتى إعداد هذه الدراسة.

الجوانب الإدارية:

قامت الباحثة في هذا الجزء بتحليل البيانات المتعلقة بالنواحي الإدارية، واشتملت على أسئلة تتعلق بتاريخ تطبيق الحاسب الآلي في عمليات التزويد، وأسباب هذا التطبيق، والتعرف إلى التجارب المماثلة قبل التطبيق، ومدى تأثر موظفي مكتبات الدراسة بعد تطبيق التزويد الإلكتروني من ناحية العدد وزيادة الأعباء وتحديد المسئوليات.

وبسؤال مجتمع الدراسة عن بدء تاريخ تطبيق الحاسب الآلي في عمليات التزويد، تضمنت إجاباتهم تواريخ مختلفة يوضحها الجدول رقم (١٥).

الجدول رقم (١٥) تاريخ تطبيق التزويد الإلكتروني

المكتبات	تاريخ التطبيق
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	١٤٢٢هـ
مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض	١٤٢١هـ
مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة	١٤٢٥هـ
مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	١٤١٧هـ
المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة	١٤٢٠هـ
مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى	١٤٢٢هـ
المكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل	١٤٢٣هـ
المكتبة الجامعية بجامعة طيبة	١٤٢٥هـ
المكتبة المركزية بجامعة الملك خالد	١٤٢٤هـ
المكتبة المركزية بجامعة الطائف	١٤٢٦هـ

يلاحظ من الجدول رقم (١٥) أن مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن هي أولى المكتبات التي طبقت نظام التزويد الإلكتروني، لتوفير مصادر المعلومات بكافة أشكالها وأنواعها، يليها في الترتيب مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ثم مكتبة الأمير

سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ثم مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأم القرى، ثم مكتبة جامعة الملك فيصل بالأحساء، ثم مكتبة جامعة الملك خالد بأبها، ثم مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومكتبة جامعة طيبة، وآخرها مكتبة جامعة الطائف الحديثة النشأة.

وهذا مؤشر جيد يدل على أن عملية تحسيب إجراءات التزويد في المكتبات الجامعية السعودية مجال الدراسة قد أخذت طريقها لتغيير أسلوب العمل في قسم التزويد، وكذلك الإجراءات الإدارية التي تتبعها المكتبات في تنمية مجموعاتها، وإن كان هناك الكثير من التحسينات والتعديلات على هذا التطور تحتاج إليه المكتبات الجامعية السعودية، وذلك حسب إفادات حصلت عليها الباحثة من خلال مقابلات هاتفية أجرتها مع بعض المسؤولين عن أقسام التزويد، حيث أوضح هؤلاء بأن استخدام الحاسب الآلي في إتمام عملية التزويد وإجراءاته يقتصر في الوقت الحاضر على الاتصال بالناشرين ووكلاء النشر وبعض الموردين من خلال البريد الإلكتروني E-mail ومخاطبتهم لطلب قوائم مصادر المعلومات، والاطلاع على فهارس المواد، ليتم الاختيار من خلالها. وفيما يتعلق بإعداد أوامر الشراء وسداد مستحقات الموزعين والموردين، فإن كافة هذه الإجراءات تتم من خلال البريد العادي والهاتف أحياناً ويتم التوقيع عليها من قبل الإدارة المالية التي ترفض خطابات ومعاملات البريد الإلكتروني في مثل هذه الإجراءات في الوقت الحاضر. وقد يرجع السبب إلى لوائح ونظم الإدارة المالية في تلك المكتبات التي تدير عمليات سداد المستحقات.

وعلى الرغم من إفادة المسؤولين بمكتبات الدراسة من أسلوب التحسيب هذا، إلا أنهم غير راضين بالوضع الحالي، بل يرون ضرورة تطوير وتحسين عمليات التحسيب هذه، خاصة وأن تحسيب التزويد يعد عملية تغير في أدوار وعمليات تنمية المجموعات، وتغيير في العلاقات بين المكتبات والموردين، بل هو تغير في تنظيم المكتبة نفسها،

فكلما نضجت عمليات التحسيب فسيكون تحت يد القائمين على تنمية المجموعات معلومات أفضل يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم ومواجهة المشكلات والتحديات التي تقابلهم عند اختيار واقتناء المجموعات.

وترى الباحثة أن إجراءات الاقتناء في المكتبات الجامعية السعودية مازالت تحكمها لوائح ونظم لايد للمكتبيين فيها وتختلف هذه اللوائح والنظم وما يترتب عليها من إجراءات من مكتبة إلى أخرى، ويظل هذا الاختلاف عقبة في سبيل وضع نظم آلية للاقتناء قابلة للتصميم في مكتبات الجامعات السعودية؛ لتتمكن تلك المكتبات من خلال الحاسب الآلي من طلب مصادر العلومات المختلفة وبشكل مباشر.

وفيما يتعلق بأسباب تطبيق التزويد الإلكتروني في المكتبات الجامعية السعودية، جاءت إجابات تلك المكتبات حول الأسباب مرتبة حسب درجة أهميتها من وجهة نظر كل مكتبة على النحو الآتي:

الجدول رقم (١٦) أسباب تطبيق التزويد الإلكتروني في مكتبة الدراسة

الأسباب	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المرتبة الرابعة		المرتبة الخامسة		المرتبة السادسة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
التخلص من الإثقال في حجم المطبوعات الورقية	٥	٥٠٪	٢	٢٠٪	-	-	-	-	٢	٢٠٪	-	-
اختصار الإجراءات التي تمر بها عملية التزويد التقليدي	٢	٢٠٪	١	١٠٪	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	١	١٠٪	١	١٠٪
توفير الجهد المطلوب لتنفيذ إجراءات التزويد التقليدية	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	-	-	٢	٢٠٪	١	١٠٪	١	١٠٪
سرعة في تنفيذ إجراءات التزويد	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	١	١٠٪	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪
القضاء على مشكلة الحيز المكاني	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	٢	٢٠٪	١	١٠٪	١	١٠٪	٢	٢٠٪
توفير المال المخصص لشراء المجموعات الإلكترونية	١	١٠٪	١	١٠٪	٢	٢٠٪	١	١٠٪	١	١٠٪	١	١٠٪
أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

يتضح من الجدول رقم (١٦) أن خمساً من مكتبات الدراسة بنسبة ٥٠ ٪ كان السبب الأول لاتجاهها نحو تطبيق التزويد الإلكتروني، هو التضخم الهائل في حجم المطبوعات الورقية، فقد احتل هذا السبب رأس قائمة الأسباب وأشارت إليه في المرتبة الأولى كل من مكتبة جامعة الملك خالد، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، و مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، وقد يرجع السبب في ذلك إلى مشكلة ضيق الحيز المكاني الذي أصبحت تعاني منه المكتبات بشكل عام. أما المرتبة الثانية لهذا السبب فقد أشارت إليه ثلاث مكتبات بنسبة ٣٠ ٪ هي مكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، وفيما يخص المرتبة الثالثة، والرابعة، والسادسة فلم تشر إليه مكتبات الدراسة، بينما أشارت مكتبتان إلى المرتبة الخامسة بنسبة ٢٠ ٪ هما مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة الملك فيصل. أما فيما يتعلق بسبب اختصار الإجراءات التي تمر بها عملية التزويد التقليدي، فقد أشارت إليه في المرتبة الأولى ثلاث من مكتبات الدراسة بنسبة ٣٠ ٪ وهي مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ومكتبة الملك عبدالله بجامعة أم القرى، ومكتبة جامعة الطائف بينما هناك مكتبة واحدة هي، مكتبة جامعة الملك خالد أعطت السبب نفسه من حيث الأهميةالمرتبة الثانية، كما أعطت مكتبتان المرتبة الثالثة في الأهمية لهذا السبب، وهما مكتبة جامعة الملك فيصل بالأحساء ومكتبة جامعة طيبة، أما المرتبة الرابعة من حيث الأهمية للسبب نفسه فقد أشارت إليه ثلاث مكتبات هي مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، وفيما يخص المرتبة الخامسة من حيث الأهمية للسبب نفسه فقد أشارت إليه مكتبة واحدة هي مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، أما المرتبة السادسة فلم تشر إليه أي مكتبة من مكتبات الدراسة.

وفيما يخص السبب الثالث وهو توفير الجهد المطلوب لتنفيذ إجراءات التزويد، فقد أشارت إلى أهميته في المرتبة الأولى ثلاث مكتبات بنسبة ٣٠ ٪ وهي مكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الطائف، كما أشارت إليه في المرتبة الثانية ثلاث مكتبات أيضاً وهي، مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك خالد، أما المرتبة الثالثة فلم تشر إليها أي مكتبة من مكتبات الدراسة، والمرتبة الرابعة فقد أشارت إليها مكتبتان هما، مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة جامعة طيبة، وأشارت مكتبة واحدة إلى المرتبة الخامسة هي مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى، والمرتبة السادسة أشارت إليها مكتبة واحدة أيضاً هي، مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

أما السبب الخاص بالسرعة في تنفيذ إجراءات التزويد فقد احتل هذا السبب المرتبة الرابعة من حيث الأهمية لدى مكتبتين بنسبة ٢٠ ٪ وهما مكتبة جامعة طيبة، ومكتبة جامعة الطائف، أما في المرتبة الثانية فقد أشارت إليه مكتبتان هما، مكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة الملك خالد، وفي المرتبة الثالثة أشارت إليه مكتبتان أيضاً هما مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، والمرتبة الرابعة أشارت إليها مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، أما المرتبة الخامسة فأشارت إليها مكتبتان هما، مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، والمرتبة السادسة أشارت إليها مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بجامعة أم القرى.

وترى الباحثة أن أي نظام محوسب للتزويد سوف يحقق للمكتبات مجموعة من الإيجابيات، والتي منها تقليص الإجراءات المتبعة في طلب مصادر المعلومات المختلفة، وتوفير الدقة، والسرعة في العمل للسيطرة على إجراءات الاقتناء وبناء المجموعات.

وفيما يتعلق بسبب القضاء على مشكلة الحيز المكاني، فقد أشارت إليه مكتبتان في المرتبة الأولى بنسبة ٢٠ ٪ هما: مكتبة جامعة الطائف ومكتبة جامعة الملك خالد، وفي المرتبة الثانية أشارت إليه أيضاً مكتبتان هما: مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وفي المرتبة الثالثة أشارت إليه مكتبتان هما: مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفي المرتبة الرابعة أشارت إليه مكتبة واحدة هي: مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز بأم القرى، وفي المرتبة الخامسة أشارت إليه أيضاً مكتبة واحدة هي: مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، وفي المرتبة السادسة أشارت إليه مكتبتان هما: مكتبة جامعة الملك فيصل، ومكتبة جامعة طيبة بالمدينة المنورة.

أما عن السبب الخاص بتوفير المال المخصص لشراء المجموعات، فقد أشارت إليه مكتبة واحدة بنسبة ١٠ ٪ في المرتبة الأول من حيث الأهمية، وهي مكتبة جامعة الملك خالد، وفي المرتبة الثانية، أشارت إليه مكتبة جامعة الطائف، وفي المرتبة الثالثة، أشارت إليه مكتبتان هما: مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومكتبة الملك عبدالله وفي المرتبة الرابعة، أشارت إليه مكتبة جامعة الملك فيصل، وفي المرتبة الخامسة، أشارت إليه مكتبة جامعة طيبة، وفي المرتبة السادسة، أشارت إليه أربع من مكتبات الدراسة بنسبة ٤٠٪ هي كل من مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود، ومكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومكتبة جامعة الملك عبدالعزيز. ويتفق رأي الباحثة هنا مع المكتبات المشاركة في الدراسة في إعطاء هذا السبب المرتبة السادسة من حيث الأهمية، خاصة أن الهدف من تطبيق التزويد الإلكتروني هو توفير مصادر المعلومات في أسرع وقت وبأقل جهد ممكن، على الرغم من أن توفير النواحي المالية يعتبر ذا أهمية بالنسبة

للمكتبات بشكل عام، وتعد جانباً من أهم المؤثرات على تنمية مجموعات المكتبات، خاصة مع التحدي الذي تواجهه المكتبات من مصادر المعلومات الإلكترونية.

نستنتج من الجدول السابق أن السبب الأول وهو التضخم الهائل في حجم المطبوعات الورقية قد احتل المرتبة الأولى من بين الأسباب التي دفعت بالمكتبات المشاركة في الدراسة نحو تطبيق التزويد الإلكتروني بأكبر نسبة وهي ٥٠٪ من حيث أهميته لتطبيق التزويد الإلكتروني في المكتبات. وتوافق الباحثة مكتبات الدراسة في هذه النسبة والأهمية، خاصة ونحن في عصر أصبح فيه التضخم هائلاً في حجم ما ينتج على الورق المطبوع بشكل لا يمكن تجاهله، فهناك فيض هائل من الإنتاج الفكري المطبوع تواجهه المكتبات عامة في كل دول العالم، وهذا السبب قد يكون مقبولاً في الحد من هذا التضخم الحاصل ولحل مشكلات الحيز المكاني، خاصة وأن مصادر المعلومات الإلكترونية أصبحت حلاً مناسباً لكثير من المشكلات في المكتبات في الوقت الحالي. يليه في الأهمية بالنسبة للمكتبات المشاركة في الدراسة السبب الثاني وهو اختصار الإجراءات التي تمر بها عملية التزويد التقليدي، والثالث وهو توفير الجهد المطلوب لتنفيذ إجراءات التزويد التقليدية وقد مثل كل منهما نسبة ٣٠٪ من حيث درجة الأهمية بالنسبة لتلك المكتبات، ثم السببان الرابع وهو السرعة في تنفيذ إجراءات التزويد، والخامس وهو القضاء على مشكلة الحيز المكاني وقد مثل كل منهما نسبة ٢٠٪ وقد جاء أقل الأسباب أهمية السبب السادس وهو توفير المال المخصص لشراء المجموعات الإلكترونية بنسبة ١٠٪.

ولاستكشاف أهمية إجراء دراسات والتعرف إلى تجارب مكتبات مماثلة قبل البدء ببناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية في مكتبات الدراسة، فقد اشتملت استبانة المسؤولين على تنمية المجموعات على سؤالين، تأتي إجابتهما في الجدولين التاليين (١٧) و (١٨).

الجدول رقم (١٧) الاطلاع على تجارب المكتبات الأخرى

الاطلاع على التجارب	التكرار	النسبة
نعم	٩	٩٠٪
لا	١	١٠٪
المجموع	١٠	١٠٠٪

فبالنظر إلى الجدول رقم (١٧) نجده يشير إلى أن ٩ بنسبة ٩٠٪ من المكتبات الجامعية السعودية التي خضعت للدراسة قامت بعمل دراسات تكشف عن تجارب مكتبات مماثلة سبق لها إتاحة توفير مصادر المعلومات الإلكترونية، ويعزى ذلك إلى وحدة أهدافها وتخصصاتها العلمية ومجتمع المستفيدين منها، ومن بين تلك المكتبات، مكتبة الأمير سلمان المركزية بجامعة الملك سعود بالرياض، فقد أشارت المعلومات التي حصلت عليها الباحثة من المسؤول عن قسم التزويد بمكتبة الجامعة، أنه على الرغم من تاريخ المكتبة الطويل في مجال تقديم المعلومات بكافة أشكالها، إلا أن القائمين على إدارة وتنمية المجموعات بالمكتبة قد قاموا بعمل دراسة واستطلاع لتجربة كل من مكتبتي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، ومكتبة مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجال بناء وتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية وذلك رغبة منها في تحسين خدماتها ومسايرة التقنية في مجال بناء وتنمية مصادر المعلومات، وتوفيرها وإتاحتها بشكل تقني حديث. من خلال التعرف إلى إيجابيات وسلبيات تلك التجارب، ويمثل ذلك اتجاهاً إيجابياً من اجل تلافي سلبيات التجارب السابقة.

فالتعرف على التجارب واستكشافها يساعد على فهم القضايا والمشكلات التي واجهتها المكتبات الأخرى، والأسس التي اعتمدت عليها بغرض الاستفادة من خبراتها.

وعلى الجانب الآخر فقد أفادت مكتبة واحدة من مكتبات الدراسة بنسبة ١٠٪ بعدم القيام بدراسة تجارب الآخرين قبل توفير وإتاحة مصادر المعلومات الإلكترونية بمكتبتها، وهذا مؤشر خطير يدل على غياب التخطيط الجيد لمعظم خدمات المكتبات

ولا يحقق للمكتبات أهدافها، خاصة وأن تنمية مصادر المعلومات في مجتمعنا المعاصر نشاط تحكمه عوامل أساسية مختلفة، مجتمع المستفيدين من خدمات المكتبة، ومجتمع مصادر المعلومات، والموارد المادية والبشرية المتوافرة للمكتبة، ثم احتمالات التعاون للمكتبة، وبالنسبة للعامل الأول فإن نجاح المكتبة في تنمية مقتنياتها بشكل عام سواء التقليدية منها أو الإلكترونية، يتوقف على مدى إدراكها لفئات المستفيدين واهتماماتهم وتخصصاتهم وطبيعة نشاطهم، وكل ما يمكن أن يطرأ على هذه الأمور من تغيير. أما مجتمع مصادر المعلومات فإنه يمثل تحدياً حقيقياً للمسؤولين عن تنمية المقتنيات، وبقدر إحاطة هؤلاء المسؤولين بعناصر هذا المجتمع ومسالكه وخصائصه يكون أداؤهم محققاً لأهداف المكتبة، ولا يقتصر العامل الثالث على الميزانية وغيرها من الموارد المالية التي تخصص للمكتبة بوجه عام ولتنمية المقتنيات بوجه خاص، وإنما يشمل أيضاً التجهيزات الخاصة باقتناء وتشغيل مصادر المعلومات الإلكترونية بكافة أشكالها واحتياجاتها التشغيلية.

وأما بالنسبة للعامل الرابع، فإن مما لا شك فيه أن لغرض التعاون أثراً في تشكيل مقتنيات المكتبات المختلفة، فنحن أمام فيضان من مصادر المعلومات لا ينحسر، تسايره اهتمامات من جانب المستفيدين لا حدود لها، يقابل كل ذلك موارد مادية محدودة مهما بلغت ويتوقف نجاح إدارة المكتبة والمسؤولين بأقسام التزويد على القدرة على المواءمة بين هذين الطرفين (مصادر المعلومات، واحتياجات المستفيدين). ويتطلب تحقيق هذه المواءمة جهداً تنظيمياً محكماً وتجارب ودراسات تضمن أوجه البناء والتنمية للمصادر الإلكترونية في المكتبات الجامعية، خاصة وأن هذا النوع من المصادر يعتبر وافداً جديداً على مكتباتنا العربية ومجتمعنا العربي.

الجدول رقم (١٨) نوع المكتبات التي تم الاطلاع على تجاربها

نوع المكتبات	التكرار	النسبة
جامعية	٩	٪٩٠
عامة	-	-
وطنية	-	-
بدون إجابة	١	٪١٠
المجموع	١٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١٨) نوع المكتبات التي تم الاطلاع على تجاربها من مكتبات الدراسة، قبل اتخاذ قرار البدء بعمليات بناء وتنمية مجموعاتها من مصادر المعلومات الإلكترونية، وذلك رغبة منها في دراسة واقع تلك التجارب ومحاولة لتفهمها، والعوائق التي واجهتها، وما انتهت إليه، كذلك التعرف إلى المعايير التي يتم من خلالها بناء وتنمية تلك المصادر والمشكلات المرتبطة بتنميتها.

وترى الباحثة أن هذا التوجه مؤشر جيد، يعزى إلى أن المكتبات الجامعية لا تزال على قمة الهرم التعليمي وقمة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية؛ لذا فهي تحرص على أن تكون مكتباتها مبنية على أسس سليمة وملبية لأهداف الجامعة، كما تحرص على التعرف إلى تجارب سابقة، وتلجأ عادة إلى تطبيق معايير ومواصفات متعارف عليها في بناء مقتنياتها وخدماتها باعتبار أن المعايير هي الأسس والقواعد التي بواسطتها يمكن قياس وتقديم خدماتها وتوفير مقتنياتها. ولقد امتنعت مكتبة واحدة من مجتمع الدراسة بنسبة ١٠٪ عن الإجابة، وهي مكتبة الجامعة الإسلامية، وأفادت بعدم الاطلاع على تجارب أي نوع من أنواع المكتبات وقد اكتفت بتوفير قاعدتين من مصادر المعلومات الإلكترونية، ويرجع السبب في ذلك حسب إفادة المسؤول عن قسم التزويد إلى أن مؤسسات النشر ووكلائها والموردين لمصادر المعلومات الإلكترونية في المملكة العربية السعودية لم يوفروا حتى الآن قواعد بيانات ومصادر معلومات باللغة

العربية تخدم نطاق اختصاصاتها التعليمية، خاصة وأن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مؤسسة إسلامية عربية تهتم بعلوم الشريعة واللغة العربية؛ لذا فهي لم تبدأ خطاها الفعلية نحو إتاحة وتوفير مصادر معلومات إلكترونية.

وحول مدى تأثر عدد موظفي المكتبات بعد تطبيق التزويد الإلكتروني في المكتبات الجامعية السعودية قيد الدراسة، فقد أمكن رصد إجاباتهم في الجدول التالي:

الجدول رقم (١٩) مدى تأثر عدد موظفي المكتبات بعد تطبيق نظام التزويد الإلكتروني

تأثر عدد موظفي المكتبات	التكرار	النسبة
انخفاض العدد	-	-
ازدياد العدد	-	-
لم يتأثر	١٠	٪١٠٠
المجموع	١٠	٪١٠٠

باستعراض الجدول رقم (١٩) نجد أن المكتبات الجامعية السعودية أفادت بعدم تأثر عدد الموظفين بعد تطبيق نظام التزويد الإلكتروني في عمليات بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية لا بزيادة ولا بنقصان في العدد، وترجع الباحثة أن يكون السبب في ذلك يرجع إلى اقتصار استخدام الحاسب الآلي في إجراءات التزويد على خدمة البريد الإلكتروني في مخاطبة الناشرين والاطلاع على قوائم وفهارس مصادر المعلومات، دون استخدامه في باقي إجراءات التزويد الأخرى، كعملية الشراء، والتزويد، والاستلام، والمتابعة، والتخليص المالي، وغير ذلك من سلسلة إجراءات التزويد، وذلك حسب إفادات المسؤولين عن أقسام التزويد في الجدول رقم (١٥) السابق؛ لذا لم يكن هناك حاجة لزيادة عدد الموظفين في ظل العدد كما كان عليه قبل ذلك.

وفيما يتعلق بزيادة أعباء موظفي قسم التزويد بعد تطبيق نظام التزويد الإلكتروني، كانت إجابات مجتمع الدراسة حسب ما هو موضح في الجدول التالي: